# المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: مالي أنموذجا

أ. **لبال نصر الدين**، أستاذ مساعد جامعة قالمة

باحث بـ جامعة الجزائر 3

nacer.lebal.dz@gmail.com

**ملخص**:

تعتبر المنطقة الساحل الافريقي من أكثر المناطق الإفريقية عرضة لجملة من التهديدات الأمنية المعقدة والخطيرة التي تتجاوز آثارها وانعكاساتها حدود الدول بل حدود منطقة الساحل الافريقي ، ويرجع هذا إلى خصوصية وطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي فرضت نفسها على دول المنطقة بعد التحولات والتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي أدت بدورها إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن من مفهومه التقليدي الضيق إلى مفهومه الشامل الموسع في ظل تزايد المخاطر والرهانات الأمنية في البيئة الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة ، وانعكاساتها على الاستقرار والسلم في المنطقة ككل ، وهو ما دفع مجموعة من القوى الداخلية والإقليمية والدولية للتفكير في إيجاد أليات مناسبة لبناء الأمن والسلم وبعث الاستقرار.

**الكلمات المفتاحية:** بناء السلم، منطقة الساحل الافريقي، مالي ، الجزائر.

**Abstract:**

The African Sahel region is considered one of the most vulnerable areas of Africa. The region is affected by a number of complex and dangerous security threats, the effects of which are beyond the borders of the states and even the borders of the African Sahel. This is due to the specificity and nature of the new security threats imposed on the countries of the region after the changes and changes in the international environment. The Cold War in various political, economic, social and environmental fields, which in turn led to a reconsideration of the concept of security from its narrow traditional concept to its comprehensive and expanded concept in light of the increasing risks and security bets in the Cent of new security for the post-cold war and its impact on the stability and peace in the region as a whole, which prompted a group of internal, regional and international powers to think about finding suitable for building peace and security and sent stability mechanisms.

**Keywords**: building peace, African coast, Mali, Algeria.

**مقدمة :**

برزت بعد نهاية الحرب الباردة تهديدات أمنية من طبيعة مغايرة تتجاوز الدولة القومية عرفت بالتهديدات الأمنية اللاتماثلية في ظل تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية بعض دول المنطقة ، فضلا عن تحديات وتهديدات مشتركة تفرض نفسها على دول منطقة الساحل الافريقي عامة ومالي خاصة هذا ما فرض على دول المنطقة والجزائر على ضرورة العمل في إطار وطني وإقليمي لإيجاد آليات وميكانيزمات و استراتيجيات مشتركة لمواجهة هذه التهديدات واحتوائها وعيا منها بشمولية الأمن في المنطقة وفقا لطروحات مدرسة كوبنهاجن ،ودرجة خطورة وتعقد التهديدات الأمنية فيها لأن الادراك المشترك للتهديد من طرف أطراف الإقليم حسب "كارل دوتش" وشعورهم بصعوبة التحرك الانفرادي لمواجهة هذه التهديدات يولد لديهم الإحساس والشعور بالانتماء لإقليم أمني واحد.

وإدراكا منها- أي دول الساحل الافريقي - وعلى رأسها الجزائر بالمسؤولية المشتركة لكل دول المنطقة لمواجهة هذه التهديدات الأمنية الناجمة عن نشاط الحركات الإرهابية التي اندمجت مع بعض الاثنيات مما نعكس على استقرار هذه الدول مما استدعى ضرورة تعزيز سبل العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي في إطار التنظيمات الجهوية والإقليمية التي كانت قائمة من خلال إعادة تأهيلها وتكييفها مؤسساتيا وقانونيا، والعمل على خلق آليات ومؤسسات جديدة تعمل على تطبيق سياسات واستراتيجيات أمنية مشتركة لمواجهة إفرازات التحولات في مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة من جهة ، والسعي لبناء السلم من جهة أخرى كون وحدة التهديدات تدفع بقوة نحو الشراكة الأمنية الإقليمية ، ومن ثم بناء السلم بالمنطقة ، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الوقوف على مضامين المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي بشكل عام ومالي بشكل خاص؟.

**أولا: مفهوم بناء السلم**

ظهر مصطلح بناء السلام لأول مرة على يد عالم الاجتماع النرويجي يوهان جالتونج في منتصف السبعينات من القرن الماضي في دراسته المعنونة : " ثلاثة اقترابات للسلام: حفظ السلام ، صنع السلام، بناء السلام" بحيث عرفه: " بأنه يتأسس على بنى وهياكل تزيل وتحول أسباب وأنماط الصراع في القطاعات المجتمعية كافة، بما فيها الهياكل العسكرية ، والاقتصادية ، والسياسية ويوفر في الوقت نفسه خيارات بديلة عن الحرب في المواقف والسياقات التي يكون فيها الصراع أمرا واردا " ( رانيا حسين خفاجة، أكتوبر2016: 5) ، كما يعرف جون بول ليديريش بناء السلام بأنه:" عملية شاملة تتضمن مجموعة كاملة من العمليات والاقترابات والمراحل لتحويل الصراع باتجاه علاقات سلمية ومستدامة " (رانيا حسين خفاجة، أكتوبر2016: 5) ، كما عرفت من قبل الأمين السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي عند تجسيده للتحول من مفهوم حفظ السلام الى بناء السلام من خلال وثيقته " أجندة السلام" بأنه:" يشمل مهام أكثر اتساعا من قبيل نزع أسلحة الأطراف المتحاربة ، وتقديم الدعم الفني والتدريب ، والاستشارات للمسؤولين الأمنيين ، وحماية حقوق الانسان ، والمشاركة في تشكيل وتقوية المؤسسات الحكومية " في حين عمليات حفظ السلام تنطوي على :" مراقبة وملاحظة سلوك الأطراف المتحاربة دون الحق في استخدام القوة خارج الدفاع عن النفس " أما عمليات فرض السلام فهي : " التي يسمح فيها باستخدام القوة لتحقيق أغراض محددة " ( داليا رشدي، أكتوبر 2016: 12) .

وبالتالي فهناك محورين أساسيين في مراحل بناء السلام بالنسبة لمدرسة السلام للأمم المتحدة وتتمثل في الدبلوماسية الوقائية ومرحلة ثانية تتمثل في صنع السلام، ثم حفظ السلام كمرتكز مهم وصعب لإنهاء الصراع قبل أخر مرحلة تتمثل في عملية بناء السلام وفرضها (سمير قلاع الضروس، 2017: ص 31)

**ثانيا: مقاربات بناء السلم** :

لقد انتقلت الأطر التحليلية لبناء السلام من اقترابات معنية بإدارة الصراع الى أخرى معنية بحل الصراع، وأخيرا اقترابات أكثر شمولا تتعلق بتحويل الصراع، ففيما يتعلق بالاقترابات التقليدية في إدارة الصراع فهي تهدف الى الحد من العنف وتوقفه في المدى القصير من خلال تحديد وتعريف ممثلين أساسيين لأطراف الصراع، ثم التفاوض أو الوساطة للوصول الى اتفاقيات للسلام، وتقتصر الأطراف المشاركة في هذه الاقترابات على الفاعلين الأساسيين من حكومات ومنظمات متعددة الأطراف والتي تدعم جهود التفاوض أو تقوم بدور الوساطة.

أما اقترابات حل الصراع فتهدف الى التعامل مع الأسباب الكامنة للصراع، وإصلاح النسيج الاجتماعي للمجتمعات المتأثرة بالصراع، وفي هذا الإطار يزداد عدد الفاعلين ليضم الأكاديميين والخبراء والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والذين يعملون على تحسين العلاقات بين الأطراف.

أما مقاربة ليدريش لبناء السلم، فهي مقاربة شاملة لبناء السلم تتضمن فسح المجال الفاعلون سواء كانوا رسميين أم غير رسميين في مستويات متعددة من أسفل الى أعلى، ووفقا ليدريش تنخرط القيادات العليا الممثلة في القيادات العسكرية والسياسية والدينية في مفاوضات تركز على النتيجة النهائية كالتوصل الى وقف للعنف، بينما تنخرط القيادات المحلية في المستوى الأوسط في مسارات تركز على التوصل لحل الصراع من خلال ورش مشتركة لحل المشكلات وتدريب المتنازعين أما المستوى الثالث والأخير فيمثل الغالبية من الفئات المتأثرة بالصراع ، ويلعب فيها المجتمع المدني دورا نشيطا من خلال جملة من البرامج(رانيا حسين خفاجة، أكتوبر2016: 7) ، وتطورت اقترابات أخرى لبناء السلم من خلال التركيز على الأبعاد الأمنية وحفظ السلم الى الصورة الأوسع التي تعكس الطبيعة المعقدة للصراع.

**ثالثا: أهمية المقاربة الإقليمية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي**:

حظيت المقاربة الإقليمية للأمن بأهمية كبيرة في الدراسات الأمنية بعد التحولات الأمنية التي مست مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة من منظور التوسيع والتعميق ، والتي انعكست على طبيعة وأشكال التهديدات الأمنية التي أصبحت ذات طبيعة غير عسكرية تتسم بخاصية الانتشار والاختراق لحدود الدول والقارات على الرغم من انطلاقها من داخل الدولة القومية كما هو الحال بالنسبة لحالة مالي أو الصومال وليبيا ، ولمواجهة هذه التهديدات أصبح التنسيق والانخراط الإقليمي ضرورة ملحة تفرض نفسها على الدول خاصة في ظل الحاجة إلى تكثيف علاقات الاعتماد الأمني المتبادل لمواجهة هذه التهديدات، وتظهر أهمية المقاربة الإقليمية للأمن في كونها تساعد على حشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة بتوزيع الأعباء، وتسهيل نقل الإمكانات المناسبة لتغطية العجز المتواجد في مراقبة كامل الإقليم والحدود المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر وتخطيط مشترك.

لذلك تعتبر الإقليمية الأمنية بما فيها التنسيق الجهوي المقاربة الأفضل والأنسب لمواجهة المشاكل والتهديدات الأمنية الموجودة في منطقة الساحل الافريقي ، ويرجع هذا إلى عجز إستراتيجية المعالجة الأحادية والفردية أو المحلية لهذه المشاكل، ما فرض على دول المنطقة ضرورة التنسيق مع بعضها البعض والعمل جماعيا لمواجهة هذه التحديات في إطار مؤسساتي تمثل في منظمة الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا- النيباد- .بالنظر لتجميد عمل اتحاد المغرب العربي نتيجة للخلافات الداخلية بين دوله ، ويجب الإشارة إلى أن لجوء دول المغرب العربي إلى اعتماد الإقليمية الأمنية أو المقاربة الإقليمية للأمن كآلية أو إستراتيجية لمواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة التي جاء كاستجابة لمجموعة من العوامل أهمها:

أ/ شساعة منطقة الساحل الافريقي، وصعوبة تضاريسها هذا ما يجعل المراقبة الأمنية للحدود مستحيلة على أي دولة اعتبارا لضعف إمكانياتها _العسكرية، الأمر الذي يتطلب تعاونا قويا بين دوله ودعما دوليا لمساعدة هذه الدول بما تحتاجه من عتاد وخبرات ومعلومات استخباراتية.

ب/ الطبيعة المرنة والمعقدة وخاصية قابلية الانتشار التي تتميز بها التهديدات الإرهابية الراهنة لكونها تهديدات عابرة للحدود، خصوصا بعد تحالف هذه الجماعات مع التركيبة الاثنية المحلية كما هو الحال بالنسبة لحالة مالي أو ليبيا ، وهو ما من شأنه أن يغذي الظاهرة ولهذا تعتبر المقاربة الإقليمية للأمن من بين أهم المقاربات التي تقدم حلولا ممكنة للمشاكل التي تعيشها المنطقة المغاربية مثل الإرهاب لأن هذا النوع من المقاربات يركز على أهمية وضرورة العمل الجماعي الإقليمي الذي يضمن التضامن الأمني بين دول المنطقة في إطار معاهداتي ومؤسساتي هذا ما يخفف بشكل كبير الآثار السلبية الناجمة عن هذه التهديدات التي تهدد دول التكتل الأمني.

ويرى "باري بوزان" أن الطريق الوحيد لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة هو الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الإقليم وهذا ما أطلق عليه "مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن" لأن أمن أي طرف في هذا الإقليم مرهون بأمن الطرف الثاني نظرا لخاصية قابلية الانتشار التي تتميز بها التهديدات الراهنة العابرة للحدود ،كما أن أي تحرك لدواع أمنية في منطقة البيئة الأمنية المعقدة سيؤثر بطريقة أو بأخرى على المناطق المجاورة وهذا ما دفع "بوزان" إلى الإشارة لأهمية فواعل ولاعبين دون الدولة في تفكيك مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن".

**سادسا- سياسات الجزائر لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي:**

تتحرك الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في القضايا الأمنية في منطقة المغرب العربي وفق المعايير القانونية والدبلوماسية التالية:

1- عدم التدخل في شؤون الآخرين واحترام سيادة الدول ،ويعتبر مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية( بوحنية قوي،2012:6)، ولهذا حرصت الجزائر منذ الاستقلال على أن تكون وساطتها الديبلوماسية محكومة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و احترام الوحدة الترابية لدول الجوار هذا ما جعل الجزائر تواجه معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول المنطقة والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر، وأمام هذا الوضع، وباعتبار الجزائر دولة محورية ليس أمامها إلا تفعيل الدبلوماسية الأمنية وذلك بتعزيز الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية والجماعية بشكل يقضي بشكل تدريجي على كل أنواع العمل الإرهابي المسلح ،وتماشيا مع ذلك إعطاء أهمية لتفعيل آليات المراقبة التقنية الذكية للحدود، وهو ما

أخذت به قوات الجيش والدرك الجزائري في الآونة الأخيرة، ويجب أن يترافق ذلك مع سعي سياسي جماعي حثيث يتمثل في تفعيل المنظمات المغاربية والإفريقية كالاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن والسلم الإفريقي والاتحاد المغاربي دون إغفال الجانب الإجرائي المتعلق بتعزيز آليات عمل دول الميدان وتطوير منظومة إقليمية ترتبط بالأبحاث الأمنية في مجال الأدلة الجنائية(عاطف قدادة، 2012.:**http://www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/348759.html**)

- تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل((**Action deplomacy** على دبلوماسية التصريحات في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار(بوحنية قوي،2012 : 6).

- تؤمن وتؤكد الجزائر على ضرورة التعاون والتنسيق الإقليمي ضمن المجموعة الإفريقية لمواجهة الأزمة في منطقة المغرب العربي بعيدا عن التدخل الأجنبي كحل وإستراتيجية أكثر كفاءة وأقوى فاعلية لهذا تعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى على توجه استراتيجي يعتمد على منظورين، يقوم المنظور الأول على الدفاع عن ريادتها المغاربية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب وهذا ما جعلها تسعى لإجبار القوى الكبرى على قبول منهجها في مواجهة هذه الظاهرة. ويقوم المنظور الثاني على مبدأ رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر في الشؤون الإفريقية والمغاربية لكنها لا تستبعد في الوقت نفسه ضرورة التعاون مع القوى الكبرى (بوحنية قوي،2012 :6)

**رابعا: دور الجزائر في إطار المنظمات الإقليمية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي**

حاولت الدول الافريقية منذ استقلالها تنسيق جهودها والتعاون فيما بينها لحل مشاكلها في إطار منظمات جهوية وإقليمية أهمها منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست عام 1963 بهدف تحقيق الأمن وبناء السلم في القارة ودعم حركات التحرر في الدول المستعمرة آنذاك ، ومع مطلع التسعينات، حاولت بعض الدول الافريقية على رأسها لجزائر إعادة تأهيل التنظيمات الجهوية والإقليمية تماشيا واستجابة للتحولات والتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة خاصة على المستوى الأمني ،حيث أصبحت دول الساحل الإفريقي تواجه تهديدات أمنية مشتركة ، وفي هذا السياق تم إنشاء ما يعرف بالاتحاد الإفريقي ، ولقد حاولت كل دولة من الدول القائدة في القارة تقديم رؤية لتفعيل التنظيم الإقليمي لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة التي تمس أمنها بالدرجة الأولى ، وبناء السلم في القارة ، خصوصا في الدول المنهكة من الحروب ، ولهذا ركزت الجزائر من خلال دورها في تفعيل عمل التنظيم الإقليمي على ضرورة إيجاد سياسات واستراتيجيات أمنية مشتركة لمواجهة ظاهرة الإرهاب الذي يجد له قواعد خلفية في الجنوب أين تتوفر مصادر تمويله بالأسلحة من خلال انتشار تجارة الأسلحة في منطقة الساحل ، وهو ما أثر سلبا على قدرة هذه الدول على بناء السلم وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي بها ، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات التي تعتبر هي الأخرى تهديدات أمنية مشتركة لدول المنطقة.

لذلك فقد مرت جهود التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي بين الدول الافريقية بصفة خاصة والافريقية بصفة عامة بمرحلتين (ظريف شاكر، 2008-2009 :139-140):

المرحلة الأولى :في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي والمرحلة الثانية: في إطار تأسيس الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا- النيباد-.

المرحلة الثانية: أدركت الدول المغاربية مبكرا منذ التسعينات خطر التهديد الإرهابي على أمنها القومي والإقليمي ،وأدركت أيضا أن أنجع وسيلة لمواجهة هذا التهديد ، فضلا عن بناء السلم بدول المنطقة لا يكون إلا من خلال العمل الجماعي على المستوى الإقليمي والقاري هذا ما جعل منظمة الوحدة الإفريقية تعتمد خلال دورتها العادية 28 التي عقدت في داكار عام 1992 القرار رقم 213**AHG/Res**الذي يهدف إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء من أجل محاربة ظاهرة التطرف "استخدام الدين لارتكاب أعمال العنف"، و اقتصرت جهود التنسيق والتعاون الإقليمي لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في المرحلة الأولى على جهود دبلوماسية وقانونية بهدف تقنين ومأسسة عملية محاربة هذه الظواهر في إطار قانوني ومؤسساتي وذلك من خلال إدراج بعض المواد الخاصة بتعريف الجريمة والإرهاب في المعاهدة التأسيسية لمنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي ،وعقد اتفاقيات متعددة الأطراف في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي لتجريم مختلف الجرائم تمخضت عنها مجموعة من الصكوك والمواثيق والإعلانات ،بالإضافة إلى وضع آليات وإيجاد مؤسسات تتخذ الإجراءات الفعلية المناسبة لمكافحة التهديدات واستباقها ، والوقاية من النزاعات وتسييرها بما يضمن حلها بشكل سلمي، وتجلى هذا في القمم والاجتماعات التالية:

**خامسا: قمم منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي لبناء السلم والأمن في منطقة الساحل الافريقي:**

يظهر الاهتمام الكبير بقضايا بناء السلم والأمن في القارة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا و منظمة الاتحاد الإفريقي حاليا من خلال تتبع القضايا والانشغالات التي تم التركيز عليها في مختلف قمم منظمة الوحدة الإفريقية و الاتحاد الإفريقي منذ إنشائه، والتي تنصب كلها حول البحث في سبل وطرق تفعيل التنسيق والتعاون الإقليمي لتحقيق التكامل القاري للوصول إلى الوحدة والاندماج عام 2025، والملاحظ أيضا أن قضايا الأمن والسلم والاستقرار والتنمية في القارة ،والبحث في طرق وسبل وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وتشجيع التعاون الإقليمي ظلت حاضرة وبشكل مستمر في نقاشات وجدول أعمال هذه القمم أهمها:

قمة منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها العادية 28 التي انعقدت في داكار عام 1992 ،و اعتمدت القرار رقم 213**AHG/Res** الذي يهدف إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء من أجل محاربة ظاهرة التطرف "استخدام الدين لارتكاب أعمال العنف" ،وقمة تونس عام 1994 لتتوج هذه الجهود في الأخير بالتوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في جويلية 1999، وتم إقرار هذه الاتفاقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة ، دخلت حيز التنفيذ في 06 ديسمبر 2002، ووقعت عليها إلى غاية 2010 حوالي 49دولة ، وصادقت عليها 40 دولة ، وتحفظت بعض الدول الإفريقية على الالتزام الكامل ببنود هذه الاتفاقية ، ومباشرة بعد إنشاء الاتحاد الإفريقي عام 2001، انعقدت قمة الجزائر في سبتمبر 2002 الهدف منها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتركزت أعمالها حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة الشرطة ومراقبة الحدود والقضاء والمالية وتبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، ثم تلتها قمة داكار في أكتوبر 2002، انتهت بإعلان داكار لمكافحة الإرهاب وفي جويلية 2004، تم اعتماد بروتوكول اتفاقية الجزائر بشأن منع ومكافحة الإرهاب في الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا (الاتحاد الافريقي مجلس السلم والأمن،2010).

وفي عام 2010، اجتمع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في دورته العادية 15 التي انعقدت بكمبالا أوغندا في 25-27 جويلية 2010 المقررة بشأن منع ومكافحة الإرهاب ولقد أشار المؤتمر إلى خطورة

التهديد الذي يشكله الإرهاب على الأمن والسلم في القارة، ولهذا نادت بضرورة تعزيز فعالية الإجراءات التي تتخذها إفريقيا لمنع ومكافحة الإرهاب، وبما أن للجزائر دورا كبيرا في إيجاد هذه الاتفاقية لمكافحة ظاهرة الإرهاب باعتبارها الدولة الأكثر تضررا من هذه الظاهرة، والأقدم تجربة، والأكثر خبرة في مكافحتها ترأست عام 2011 مناصفة مع كندا مجموعة العمل الإقليمية حول تعزيز القدرات بالساحل في إطار الاجتماع الوزاري للمنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب بهدف البحث عن أفضل سبل التعاون والتنسيق في مجال بناء السلم.

هذا، وقام الاتحاد الإفريقي بتوفير قاعدة قانونية ومؤسسية لتعزيز التعاون الإقليمي لبناء السلم من خلال ما يلي:

1-انشاء تجمع دول الساحل والصحراء : أنشئ تجمع دول الساحل والصحراء في 04 فيفري 1998 من المؤتمر التأسيسي الذي أنعقد بمدينة طرابلس / ليبيا يضم مجموعة من الدول ( ليبيا ، مصر ، بوركينافاسو ، مالي ، النيجر، التشاد ، السودان ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، اريتيريا ، السنغال ، جيبوتي ، غامبيا ) ، وفي 2004 بانضمام مجموعة من الدول الأخرى ليصبح أعضاءه 23 عضو ثم أنضمام دولتين في 2007 فصار عدد أعضاءه 25 وهي : ليبيا ، مصر ، السودان ، تونس ، المغرب ، الصومال ، جيبوتي ، نيجيريا ، أريتيريا ، السنغال ، غامبيا ، أفريقيا الوسطى ، تشاد ، مالي ، بوركينافاسو ، الطوغو ، البينين ، غينيا بيساو ، ساحل العاج ، ليبيريا ، غانا ، سيراليون وجزر القمر ، حيث اعترفت قمة منظمة الوحدة الافريقية عام 2000 بهذا التجمع الإقليمي ومنحه صفة المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة(www.moqatel.com/openshare/ )، ويهدف هذا التجمع الى تحقيق :

- تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسات الاستثمار في الدول الأعضاء

- إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الأعضاء عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تسهيل حركات رؤوس الأموال والأشخاص

- إقامة اتحاد اقتصادي شامل وفقا لاستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء

- تنسيق النظم التعليمية والتربوية على مختلف مستويات التعليم والتنسيق في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية

كما اعتمد الاجتماع الرابع للوزراء المكلفين بالداخلية والامن العام من الدول الأعضاء لتجمع دول الساحل والصحراء في عام 2002 توصيات من بينها مشروع اتفاقية حول التعاون الأمني بين تجمع دول الساحل والصحراء لمكافحة التهديدات الأمنية وعلى راسها الإرهاب والجريمة المنظمة(عادل حسن علي السيد،2007: 38-39).

2-تنظيم دوريات عسكرية مشتركة على الحدود المالية الجزائرية لتعقب القاعدة: حيث اتفقت الجزائر ومالي على تنسيق الجهود العسكرية الميدانية للتصدي للقاعدة والتهريب والهجرة السرية وذلك عن طريق تسيير دوريات مشتركة على طول حدودها بهدف السماح لقواتها بتعقب المشبوهين وسط الامتداد الصحراوي، وتستفيد هذه القوات المشتركة من تدريب خاص وتستخدم وسائل حديثة لتامين الحدود.

3 – قمة بلدان الساحل الافريقي الأمنية الجزائرية: التي سلطت الضوء على الأسلحة الليبية، وتم الاتفاق على تكثيف التعاون في مجالات التكوين والأسلحة والاستخبارات والتنمية، حيث انعقد هذا المؤتمر وسط تزايد المخاوف حول انتشار الأسلحة الليبية في الساحل الى الأماكن التي تخضع لسيطرة القاعدة، حيث أن انتشار الأسلحة يتطلب تضافر جهود الجميع.

- **3**اتفاقية الجزائر عام 1999 بشأن منع ومكافحة الإرهاب: توفر هذه الاتفاقية الإطار القانوني لمنع ومكافحة الإرهاب على الصعيد المغاربي، وتحدد عددا من الجرائم الإرهابية ومجالات التعاون بين الدول الأعضاء، وتتضمن أيضا أحكاما تفصيلية بشأن تسليم المجرمين والتحقيقات خارج أراضيهم والمساعدة القانونية المتبادلة (عادل حسن علي السيد ،39-2007:38) ،وإيجاد هذه الاتفاقية جاء في ظل سعي الدول المغاربية والافريقية إلى تأسيس نظام قانوني فعال يعالج الأمور الخاصة بالإرهاب والجريمة المنظمة خاصة النصوص القانونية القادرة على اختراق الحدود المشتركة للدول. ولقد عرفت الاتفاقية الإرهاب بأنه :"تلك الأعمال التي ترتكب ضد مواطني أي دولة أو ممتلكاتها أو مصالحها أو خدمتها أو ضد المواطنين الأجانب الذين يعيشون على أراضيها وتحرمه تشريعات هذه الدولة، إضافة إلى أن العمل الإرهابي يشمل كل من يمول الإرهاب أو يشجعه، ويخرج عن ذلك حالات الكفاح المسلح ضد الاستعمار" ومن خلال هذا التعريف ،تمكنت الجزائر من تسويق مفهومها أو تصورها للإرهاب إلى إفريقيا خاصة بعد الخلط الذي أصبح قائما بين مفهوم الإرهاب وحركات التحرر بعد أحداث 11 سبتمبر2001 ، وبهذا ضمنت الجزائر عدم التعرض لحركة البوليزاريو (العايب سليم،106-2011:105).

تعهدت الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية بمراجعة قوانينها الوطنية ووضع عقوبات جنائية عن الأعمال الإرهابية كما تعهدت أيضا بالامتناع عن أية أعمال تهدف إلى تنظيم وتمويل وارتكاب أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية أو توفير الملجأ للإرهابيين. وتعهدت أيضا على التعاون فيما بينها لمنع ومكافحة الإرهاب من خلال تعزيز تبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالتحقيق في الأعمال الإرهابية واعتقال الإرهابيين، وتبادل الدراسات والبحوث وتوفير المساعدة التقنية.

من أهم القرارات التي خرجت بها هذه الاتفاقية "مخطط التحرك" الذي يسمح بتقوية الإمكانات المتاحة عن طريق التعاون عبر الحكومي لمكافحة الإرهاب عبر الحدود.

**-2** بروتوكول إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب:

تم التوقيع على هذا البروتوكول في جويلية 2004 بهدف تعزيز تنفيذ إتفاقية مكافحة الإرهاب، دعا البروتوكول إلى ضرورة تنسيق الجهود المغاربية والقارية في مجال الوقاية ومكافحة الإرهاب والتزمت الدول بموجبه بالتنفيذ الكامل لأحكام الإتفاقية والقيام بمجموعة من الخطوات لتسهيل تبادل المعلومات بشأن تحركات الجماعات الإرهابية.

**3**-انشاء المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب:

تم إنشاء سنة 2004 المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب **ACSRT** بالجزائر العاصمة الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة ويمول هذا المركز من طرف الاتحاد الإفريقي.

**4**-إعداد القانون النموذجي لمكافحة الإرهاب:

يهدف القانون النموذجي الإفريقي والمغاربي لمكافحة الإرهاب إلى تعزيز التنفيذ الوطني للصكوك القارية والدولية لمنع مكافحة الإرهاب. ويعتبر هذا القانون المرشد للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتطوير وتعزيز أو تحديث قوانينها الوطنية العاملة للوفاء لالتزاماتها الدولية والإقليمية.

**5** -حضر دفع فدية للجماعات الإرهابية:

في إطار تعزيز الترسانة القانونية لمكافحة الإرهاب اعتمد مؤتمر الإتحاد في دورته العادية 13 التي عقدت بـ "سيرت" 2010 قرارا أدان فيه بقوة دفع الفدية للجماعات الإرهابية باعتبارها طريق رئيسي لتمويل الإرهاب الدولي وطالب الإتحاد من مجلس الأمن إصدار قرار محدد يمنع ويجرم دفع الفدية.

**6**-تعيين ممثل خاص للإتحاد الإفريقي للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب: حرصا على التنفيذ الفعال لصكوك الإتحاد الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب تم تعيين ممثل خاص مسؤول عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الذي عين كذلك مديرا للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب.

-إنشاء مجلس الأمن والسلم في ديسمبر 2003:

تم إنشاء مجلس الأمن والسلم كآلية منع النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية في الداخل الإفريقي، واستجابة للتحولات الجديدة في البيئة الأمنية الإفريقية والمغربية ،أصبح لهذا الجهاز مهمة مكافحة الإرهاب، ولقد دعت الجزائر إلى إنشاء آلية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل ودعمتها بقوة وهدفت الجزائر من إيجاد هذه الآلية استخدامها كإطار جماعي للقضاء على الظاهرة، وإبعاد إمكانية قيام قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الأفريقية خاصة القاعدة الأمريكية لإفريقيا- الأفريكوم - التي رشحت الصحراء الجزائرية لإنشائها .كما عملت الجزائر وبقوة لتكوين قدرة إقليم شمال إفريقيا كأحد ألوية القوة الإفريقية الجاهزة ،حيث شاركت فيها الجزائر وبقوة بوحدات من الأمن والجيش والشرطة ،وأعلنت استعدادها لاحتضان وحداتها ،وأصرت على أن يكون أحد مراكز التدريب على أراضيها، وهذا ما أكده الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية أن" جهة شمال إفريقيا ستعتمد على الجزائر في فرض حضورها لتوفرها على خبراء عسكريين مؤهلين على مستوى القوات البحرية والجوية والبرية .."

وبعد تشكيل "قدرة لواء شمال إفريقيا"، تم تسخير قوة عسكرية لمواجهة تنظيم القاعدة، وتتكون من جيوش كل من ليبيا، مالي، النيجر، الجزائر، واستطاعت الجزائر إقناع دول أخرى من منطقة الساحل كبوركينافاسو، موريتانيا، التشاد" بالاشتراك في محاربة الإرهاب بقدراتها المحلية دون أي تدخل أجنبي، وبهذا حاولت الجزائر قطع الطريق أمام التدخل الأجنبي الخارجي الأمريكي كما خلقت إطارا تعاونيا إقليميا يمكن أن يوفر عليها عناء وتكاليف التصدي لهذه الظاهرة خصوصا مع شساعة حدودها من جهة الصحراء، حيث يصعب مراقبتها من جانب واحد(العايب سليم،148:2011-149).

-مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " النيباد":_تهدف مبادرة الشراكة لتنمية إفريقيا إلى تحقيق التنمية المستدامة للقارة السوداء وتقليص الفارق الذي يفصلها عن الدول المتقدمة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد من خلال هذه المبادرة بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة( العايب سليم،2011: 117).

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في القارة الإفريقية حسب مبادرة النيباد توفر مجموعة من الشروط أهمها إقرار السلم والأمن في إفريقيا بما فيها دول المغرب العربي، لأن هذين الأخيرين شرطان ضروريان لتحقيق التنمية، كما أن تحقيق التنمية يؤدي بالضرورة إلى استتباب الأمن والاستقرار وبما أن إفريقيا قارة تتسم بكثرة النزاعات وللاستقرار وانتشار الفقر والأمراض والأوبئة يتوجب على دولها لمواجهة هذه التحديات تحقيق التنمية سياسيا واقتصاديا لإقرار الأمن والسلم في ربوع القارة.

سابعا-المقاربة الجزائرية لبناء السلم في مالي: تكتسب مالي أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر لما لها من تأثير كبير على أمنها القومي، خاصة مع تنامي التهديدات الأمنية الداخلية لهذا البلد الذي يشهد ثراء وتنوع طائفي، زاده ظهور وانتشار الجماعات الإرهابية وتحالفها مع أثنية الطوارق مطالبة هذه الأخيرة بتنظيم حكم ذاتي محلي وتنافس القوى الدولية استنادا لتعارض المصالح ، الأمر الذي انتهى بالتدخل الفرنسي في شمال مالي ، وما أحدثه من فوضى أمنية في ظل المطالب الانفصالية وانتشار ونشاط الجماعات الإرهابية ، كل هذا ألزم على الجزائر ضرورة السرعة في معالجة الأزمة هناك، ومحاولة تقريب وجهات نظر فرقاء الأزمة المالية.

1-الحوار مقاربة الجزائر لحل الأزمة في مالي :

تتعامل الجزائر وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل للأزمة في شمال مالي بعيدا عن التدخل الأجنبي والخارجي وصراع الإيرادات مع أطراف النزاع في مالي وبالخصوص الطرف الفرنسي، حيث ترى أن أي تدخل خارجي أجنبي من شأنه تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة ككل وانعكاسه على الأمن القومي الجزائري، لذلك فقد ركزت الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية الى الجزائر واستقبال وفد من حركة أنصار الدين فضلا عن وفود من دول الجوار ، وهو ما يتطابق مع ضرورة الحل السلمي وفقا للمنظور الجزائري( http://nationalinterest.org)

كما أن الدبلوماسية الجزائرية تركز بشكل كبير على استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي، خصوصا في ظل التنافس الأجنبي في المنطقة، الذي سيزيد من شدة التهديدات الأمنية بالمنطقة ويعطي للجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة ويغذي الأزمات، الأمر الذي استدعى ضرورة تكيف الدبلوماسية الجزائرية مع المشاريع الإقليمية والدولية لإدارة الأزمة في مالي ( http://nationalinterest.org) كما قامت الجزائر منذ اندلاع الأزمة في مالي في جانفي 2012 باعتبارها الوسيط الأول بدعوة أطراف النزاع لوقف النار والجلوس الى طاولة الحوار والمفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وكون معالجة الأزمة المالية يقتضي الحلول الأمنية والعسكرية ولكن في إطار إقليمي(APS,2012.)

وتعتبر المقاربة الجزائرية لبناء السلم في مالي مقاربة سياسية دبلوماسية تعتمد على القوة الناعمة وتسعى الى إيجاد تسوية للازمة بعيدا عن الحلول العسكرية التي تطالب بها الدول الأجنبية وعلى رأسها فرنسا

2-مقاربة الجزائر التنموية لبناء السلم بمنطقة الساحل الافريقي:

تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية أيضا في منطقة الساحل الافريقي في ظل التحديات والتهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة على مبدأ اعتماد مقاربة تنموية لمواجهة هذه التحديات التي تعرفها المنطقة إدراكا منها بأهمية العلاقة القائمة بين الأمن وعملية التنمية، ولهذا تدعو الجزائر إلى تفعيل مبادرة آلية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا- النيباد- باعتبار أن الجزائر دولة مؤسسة ومفعلة للمبادرة، ولها دور كبير في الدفاع عن

الوحدة الإفريقية والتنمية في القارة السوداء عموما والمنطقة المغاربية خصوصا لأن تحقيق وتطوير مجالات التنمية بأفريقيا يشكل الرهان المستقبلي الذي ينبغي اعتماده من أجل مواجهة التحديات الأمنية وتحقيق السلم والتنمية المستدامة بأفريقيا. وتظهر أهمية المقاربة التنموية التي تعتمدها الجزائر لمواجهة التحديات الأمنية من خلال الدور الفعال والنشيط للجزائر في إيجاد مبادرة النيباد والعمل على تحقيقها إفريقيا

نظرا للتحولات السياسية التي تعرفها البيئة الجهوية والإقليمية للجزائر في الفترة الأخيرة على مستوى دول الساحل الإفريقي التي شكلت تهديدات أمنية حقيقية للأمن القومي الجزائري يرى الكثير من الباحثين أن الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة الواقع الجيوسياسي الإفريقي سياسيا وأمنيا بهدف صياغة رؤية إستراتيجية أمنية وطنية استباقية لمواجهة التهديدات الراهنة والمستقبلية وذلك بمراعاة الجوانب التالية(بوحنية قوي،2012: 12):

1/ إعادة قراءة مدى نجاعة الديبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على الاستجابة والتوافق مع وزن الدولة وقدرتها الجيوسياسية ودبلوماسيتها النشيطة تاريخيا.

أ/ إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي بهدف تقوية المنظومة الدفاعية وزيادة احترافية الجيش الجزائري لحماية الحدود الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الصلبة واللينة.

ب/ إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تمنح للجيش الجزائري حق التدخل وملاحقة الجماعات الإرهابية خارج حدود الدولة الجزائرية.

3-الوساطة الجزائرية وهندسة بناء السلم في مالي:

خاضت الجزائر من منطلق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الازواد منذ عام 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الازواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة.

أ-الوساطة الجزائرية لبناء السلم في مالي (1990-2012): أدرك الساسة في الجزائر منذ السنوات الأولى لبداية نزاع الطوارق على السلطات المركزية في مالي أن ترك الأمور وعدم الاهتمام بما يدور على الحدود الجنوبية للبلاد من شانه أن يؤثر على الأمن الداخلي للجزائر، ويزعزع الاستقرار في المنطقة ككل، وما ينجم عنه من أزمات إنسانية وفتح الباب واسعا أمام تدخل الأطراف الخارجية في المنطقة( la politique africaine de la Libye, 1980 :745

هذا، وقامت الجزائر بالوقوف موقفا يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وضمان عدم إقصاء أو تهميش السكان الطوارق، وقد أثار هذا الموقف غضب المتمردين الطوارق الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم، ويمكن أن نفسر عدم اتخاذ الجزائر لموقع أحد الطرفين برغبتها المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع المالي بغية إحلال الأمن والسلم والاستقرار في هذا البلد المجاور(علي عشي،1997: 94).

وقد بدا التحرك الملموس للدبلوماسية الجزائرية في المنطقة مع تجدد التوتر بين الطوارق في بداية التسعينات حول مناطق " كيدال " ، وتوجت الجهود الدبلوماسية في هذا الاتجاه بعقد قمة رباعية ضمت : الجزائر ، ليبيا ، النيجر ، مالي في مدينة " جانت " شهر سبتمبر 1990 حيث أكدت الدول المشاركة على عدم

استعمال القوة لحل المشكل الطوارقي ، وتعهدت الدول الأطراف المشاركة في هذا اللقاء على ضرورة تنمية المناطق الحدودية ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان( علي عشي، 1997: 96) .

وبغية انجاز تلك المهمة تم تشكيل لجنة وزارية تضم وزراء خارجية الدول المشاركة، مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى ضرورة تعزيز التعاون المشترك، فضلا عن العمل على إدماج السكان الطوارق، ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، غير أن تماطل الدول في تطبيق تلك الإجراءات في ظل غياب صوت موحد للطوارق اجل حسم قضية الطوارق ارتكازا لهذه القمة.

. اتفاقية تمنراست 1991:

قبل هذا الاتفاق قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت إشراف الوساطة الجزائرية، وهكذا التقى ممثلو الحكومة المالية يومي 5 و6 جانفي 1991 بتمنراست، وفدا ضم ممثلي الحركتين المتمردتين اللتين كانتا موجودتين خلال تلك الفترة وهما: الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد، وذلك لإجراء المفاوضات التي أدت الى التوقيع على اتفاق يقضي بوقف الأعمال المسلحة، وقد نصت هذه الاتفاقية على(أحمد شنة،2000: 172-173):

. وقف إطلاق النار وإطلاق سراح المسجونين

. إعادة توطين العناصر المتمردة

. التخفيف من التواجد العسكري الحكومي في شمال البلاد

. إبعاد الجيش عن إدارة الشؤون المدنية

. تفكيك بعض المراكز العسكرية

. إدماج العناصر المتمردة في القوات المسلحة في شروط تحدد لاحقا

. الإسراع في تطبيق فكرة اللامركزية

. توجيه 47,3 % من قروض البرنامج الرابع للاستثمار نحو المناطق الشمالية

وفي مارس 1991 انعقد في قاو**Gao**شمال مالي لقاء لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقيات تمنراست، هذه اللجنة عاينت عدم احترام الحركات المتمردة لبعض التزاماتها من بينها إطلاق سراح المساجين الموجودين لديها وكذلك عدم احترام وقف إطلاق النار.

من جانفي 1991 ولغاية التوقيع على اتفاقية تمنراست في 26 مارس من نفس السنة قام المتمردون بسبعة هجمات خلفت قتيلين وخمسة جرحى في حين أن سبعة سيارات جرى خطفها بالإضافة الى خسائر مادية معتبرة.

بعد سقوط الدكتاتورية في 26 مارس 1991 عبرت السلطات الانتقالية عن تمسكها باتفاقية تمنراست، مع عقدها عدة لقاءات مع مسؤولي التمرد، وقد شهدت هذه المرحلة ميلاد تنظيمين مسلحين جديدين هما: الجيش الثوري لتحرير الأزواد، والجبهة الشعبية لتحرير الأزواد(أحمد شنة،2000: 175 ).

. لقاء الجزائر العاصمة الأول 29 .30 ديسمبر 1991: يتعلق الأمر بلقاء أولي بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية سمح بتحديد وتحضير إطار للمفاوضات والوساطة التي ستقودها الجزائر.

لقاء الجزائر العاصمة الثاني 22 . 24 جانفي 1992:

خلال جلسة المفاوضات الأولية وتحت إشراف الجمهورية الجزائرية توصلت الأطراف المشاركة للاتفاق حول النقاط التالية(على عشوي، 1997: 96):

. توقيع هدنة

. الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين

. تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق

. ضرورة متابعة المفاوضات

. لقاء الجزائر العاصمة الثالث 15 . 25 مارس 1992:

في هذا اللقاء الثالث توصل لتحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع فيما بعد في بماكو

. لقاء تمنراست 16 . 20 افريل 1994:

يتعلق الأمر في هذا اللقاء بـ :( علي عشوي، 1997: 97)

. التوصل لتقييم عملية تطبيق الاتفاق الوطني

. تحديد الطرق والوسائل الممكنة التي ستسمح للانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق

. بعد تبادل الاقتراحات بين الطرفين توصلا لوضع موضع التطبيق العمليات التي ستسمح بتفعيل سير الاتفاق الوطني في أبعاده الأمنية، العسكرية، المؤسساتية والسياسية وفي مجال التنمية.

كما تم الاتفاق على تاريخ 10 ماي 1994 للتطرق للمسائل الأخرى المرتبطة بالاتفاق وتخص:

. تقدير عدد مقاتلي الجبهات والحركات الموحدة للازواد (mfua)المتبقي من اجل إدماجه في مختلف أسلاك الدولة بهدف الغلق النهائي لقواعد (mfua)

. عملية الإدماج في الوظيف العمومي للمقاتلين وإعادة إدماجهم في الحياة المهنية والاقتصادية، مع تقدير رتبهم

. الغلاف المالي الضروري للتكفل بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين في صفوف القوات المسلحة والأمن.

. لقاء الجزائر 10 . 15 ماي 1994:مكن هذا اللقاء الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني للتفاهم وفقا لاتفاق تمنراست، حول عدد مقاتلي وإطارات **mfua**الذين سيتم إدماجهم( علي عشي،1997: 97)

. الأسلاك العسكرية للدولة

. المشاريع السوسيو-اقتصادية

. الوظيف العمومي

من جهة أخرى تم عقد اتفاق يتعلق بـ :

. تفكيك قواعد **mfua**الجهات والحركات الموحدة للأزواد

. وضع جهاز امن لحماية الأشخاص والممتلكات

. تنصيب لجنة ستعود لها مهمة تنظيم، وابتداءا من 15 جوان 1994 عملية إدماج المقاتلين

. تنصيب لجنة تفكيك القواعد العسكرية التي تبدأ عملها تحت إشراف الوسيط الجزائري في اجل لا يتعدى 15 أكتوبر 1994.

. تنصيب لجنة إعادة الإدماج السوسيو مهني لمقاتلي **mfua**، وقد تلا هذا الاتفاق عمليات تقتيل راح ضحيتها 9 طوارق في تشاران في شهر ماي 1994 والتي تبنتها الحركة الشعبية الغوندا كوي **MpGk** ، وهو ما أدى بعناصر الجبهة الإسلامية العربية للأزواد للانتقام من سكان بلدة فافا الحضر ، الأمر الذي جعل اتفاق السلام في مهب الريح( علي عشي،1997: 98)

. لقاء تمنراست 27 . 30 جوان 1994:

قام الطرفين في هذا اللقاء بتحليل الأوضاع واستعراض العوامل السلبية التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني ، وقد سجل الطرفان واظهرا إرادتهما التامة لتجاوز سوء التفاهم ، وعلى متابعة جهودهم من اجل التطبيق السليم للاتفاق الوطني وللقرارات المتخذة في الجزائر في ماي 1994 ، وقد نص الاتفاق على ما يلي : . إدانة الانحرافات غير المراقبة التي كانت وراء الأحداث الأخيرة ، كما ابرز الطرفان أن مهمة التعزيزات العسكرية تهدف لحماية كل السكان وإعادة الأمن ، وان سحبها سيتم بالتدريج من طرف السلطات المختصة ، وهذا وفقا لتطور الأوضاع الأمنية ، وبتنصيب الوحدات الخاصة في مناصبها .

. تسيير عملية الإدماج في جو من الثقة والأمن من جهة ومن جهة أخرى التنصيب التدريجي للمدمجين في المواقع المختارة، وأخيرا استعمالهم في مهمة قيادة الأركان. في هذا الإطار مهمات وبعثات تحسيسية سيتم تنظيمها بهدف عودة المدمجين لوحداتهم بكل احترام.

. الالتزام الدائم بسريان قرارات الجزائر التي اتخذت في ماي 1994

. محاربة العصابات: التزم الطرفان بالقيام كل من جهته بعمليات تحسيسية وإعلامية بهدف المساهمة في نزع عوامل اللاأمن ، كما التزم الطرفان كذلك بمحاربة ظاهرة العصابات تحت أي شكل من الأشكال ومهما كان مصدرها ، كما سيتم توحيد جهود الطرفين في الميدان من اجل تامين كل السكان بدون استثناء ، كما التزم الطرفان بتجنب كل فعل من شانه أن يعرقل تطبيق الاتفاق الوطني والقرارات المتخذة في لقاء الجزائر 15 ماي 994 .

وقد استمر المد والجزر لغاية 26 مارس 1996 حيث نظمت المالية بمدينة تومبوكتو حفل سمي " شعلة السلام " تم خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمال مالي، وقد شاركت الجزائر في هذا الاحتفال الرمزي.

إلا أن عدم احترام الطرفين للاتفاقات المبرمة بينهما في كل مرة يؤدي الى احتدام المواجهة من جديد، لتتدخل الجزائر على خط الوساطة لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي، خاصة مع وجود أطماع خارجية تتربص بالمنطقة، إلا أن هذه الوساطة ما لبثت أن علقت في أفريل 2005 اثر انتقادات وجهتها الصحافة المالية للجزائر، لتعود فيما بعد اثر اشتداد الصراع بداية من سنة 2006، والتي كللت بقيام " التحالف الديمقراطي من اجل التغيير " بإحراق " أسلحتهم في 27 مارس 2006 في باماكو قبيل اتفاق السلام الذي وقع في الجزائر بعد ثلاثة اتفاق السلام الذي وقع في الجزائر بعد ثلاثة أشهر في جويلية 2006 تحت لواء تحالف 23 ماي من اجل التغيير (شاكر ظريف،2009: 31 .(

هذا، وأفضت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيش المالي ومتمردي حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير الى التوقيع على اتفاق لتسوية للنزاع المسلح الذي كان يتهدد منطقة الساحل الإفريقي، وقد نص هذا الاتفاق على:

. التمسك بالجمهورية الثالثة لمالي والتأكيد على التمسك باحترام الوحدة الترابية والوحدة الوطنية

. التأكيد على الحرص على السلام والاستقرار والأمن في البلاد والتفرغ لمهمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الشمال ومنها كيدال

. ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه منطقة كيدال في المجال الاجتماعي والاقتصادي

. التأكيد على ضرورة ترقية التنوع الثقافي لمالي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مناطق الشمال والتذكير بمكتسبات العقد الوطني أفريل 1992 الذي اعترف بخصوصية شمال مالي وضرورة تكفل أهالي المنطقة بقضاياهم المحلية، ومشاركتهم في التسيير الوطني والتأسيس لمسار اقتصادي للتعاون والتنمية بمساهمة شركاء أجانب.

. الأخذ في الاعتبار تفكك منطقة كيدال القاحلة، نظرا الى عدم تطورها وافتقادها الواضح للهياكل القاعدية الضرورية لتطويرها ونظرا الى ارتباط أهالي المنطقة بالرعي، مقتنعون بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون تجنيد كل الموارد البشرية وتثمين الطاقات المحلية.

. الأخذ في الاعتبار التلازم بين التنمية والأمن والاستقرار، ونظرا الى التزام الحكومة بإيجاد حل سياسي مستديم بل نهائي للازمة، سيتم أخذ الإجراءات اللاحقة لمصلحة منطقة كيدال.

ولتجسيد ذلك نص الاتفاق على إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضاؤه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة(نبيل بوبية، 2011: 139) .

وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي نص الاتفاق على تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية خلال ثلاث أشهر بعد توقيع الاتفاق ، يفضي الى إنشاء صندوق خاص للاستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير الى الجماعات المحلية ، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية ، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار ، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة حياة الأهالي الرحل ، والقضاء على عزلة المنطقة بواسطة تطوير شبكات الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد ، وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة .كما نص

اتفاق الجزائر على إنشاء إذاعة جهوية وروابط للتلفزيون الوطني بغية تصدير القيم الثقافية للمنطقة ، ووضع نظام تعليمي ، وتخصيص منح للدراسة بالخارج ، ومواصلة العمل مدة 10 سنوات بالنظام الجبائي التفضيلي المحدد بالعقد الوطني لمناطق شمال مالي بهدف جلب المستثمرين .

فضلا عن إنشاء لجنة متابعة من تسعة أعضاء تتشكل من ثلاثة ممثلين من طرفي الأزمة إضافة الى الوسيط الجزائري، ويكون مقرها في كيدال للسهر على تطبيق ما تم التوصل والاتفاق عليه، وتتفرع عنها مجموعة تقنية للأمن تشرف على عملية استرجاع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية المستولى عليها، مع تسوية الوضعية الاجتماعية والمهنية للمقاتلين الطوارق، وتلتزم الحكومة المالية بإطلاق سراح جميع الأشخاص المحجوزين بعد الأحداث، وتسهيل عملية عودة الهياكل العسكرية والأمنية المنتشرة في المنطقة الى مستواها السابق.

بعد ذلك ظهرت عدة نقاط خلافية في فهم بعض بنود الاتفاق تطلبت الدخول في مفاوضات برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع 20 فيفري 2007 في الجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق، تتعلق الأولى بالإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية، والثانية تكمن في جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم، أما الثالثة فتتعلق بشروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي ( كيدال ، تمبكتو ، قاو ) وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد في 23 و 24 مارس 2008 (نبيل بوبيبة، 2011: 140) .

إلا أن الأزمة لم تنته، بتواصل الاتهامات المتبادلة حول عدم التزام كل طرف ببنوده، نظرا لتواصل القتال ابتداءا من مارس 2008، لتقوم الجزائر بجمع فرقاء الأزمة بالجزائر العاصمة في 24 جويلية الى 27 جويلية توجت بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين، فضلا عن التشديد على ضرورة إطلاق مساجين كل طرف، وتم إنشاء لجنة مختصة لمراقبة تنفيذ الاتفاق تتكون من 200 عضو من الطرفين بالتساوي. 29 ليتم اجتماع آخر نهاية شهر أوت 2008 الذي تطرق الى الوحدات الخاصة، وحل المشاكل الاقتصادية وإدماج الشباب في هذه المنطقة في إطار برنامج مسطر.

- اتفاق الجزائر2009: دعت الجزائر الى عقد الاجتماع الطارئ في مدينة تمنراست سنة 2009 بعد اندلاع الاشتباكات في نيجيريا بين الجيش ومتمردي جماعة بوكو حرام المسلحة التي تعد على علاقة مع تنظيم القاعدة في المنطقة (http://classic.aawsat.com)، حلت من خلالها الجزائر مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الافريقي بما يمكنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود وضرب معاقل تنظيم القاعدة وتجفيف منابع الدعم والامداد اللوجستي ، كما اتفقت كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر من السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية( عبد النور بن عنتر،2005: 115 ).

ب-الوساطة الجزائرية بعد 2012:

لم تهدأ الجهود الجزائرية منذ سنة 2012 مع تفجر الأحداث في شمال مالي من أجل حل المسألة في هذا البلد باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على أولوية الحل السلمي في النزاع القائم ، وكذا تفادي التدخل العسكري الأجنبي في هذا البلد تجنبا لإعطاء الشرعية الجهادية للحركات الإرهابية الناشطة في المنطقة الأمر الذي توج باتفاق في الجزائر 21 ديسمبر 2012 الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية لبنة في طريق حل سياسي شامل برعاية

جزائرية ، بالنظر لكونه ساهم في عزل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا .

اتفاق الجزائر مارس 2015: نص على انتخاب كجالس إقليمية في مناطق شمال البلاد، على أن تتمتع تلك المجالس بصلاحيات تنفيذية ومالية كبيرة في تلك المناطق، في الوقت الذي لم يقر فيه بمطالب الحركات الطوارقية بالحصول على الحكم الذاتي الموسع في مناطقهم، كما يؤكد الاتفاق على وحدة الأراضي المالية في مواجهة المطالب الانفصالية، وهو ما أدى بالحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد بعدم التوقيع على الاتفاق.

**خاتمة:**

تقوم المقاربة الجزائرية على أولوية التنمية والحوار السياسي على الأدوات العسكرية والتدخل الأجنبي في المنطقة التي من شأنه زعزعة استقرار المنطقة ككل، لذلك فقد اتجهت الجزائر لتفعيل دور منظمة الاتحاد الافريقي دعما للمقاربة الإقليمية ودعما للتعاون الإقليمي خصوصا وأن المنطقة مليئة بالأزمات المحلية والطائفية في ظل انخراط الجماعات الإرهابية وتحالفها مع بعض التركيبات الطائفية وانعكاس ذلك على دول المنطقة ككل، كما هو الأمر بالنسبة لحالة مالي لذلك فقد انخرطت الجزائر في هذه القضايا سعيا منها لإيجاد حل لها بالشكل الذي يضمن استقرار المنطقة وتسويتها سلميا دون التدخل الأجنبي في شؤون القارة مع مراعاة مبدأ مهم من مبادئ سياستها الخارجية وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لذلك فقد عملت لعب دور الوسيط في الأزمة المالية دون التدخل في توجيه المفاوضات بين الأطراف المتصارعة ، فكانت في كل مرة تتدخل بغية تسوية الأزمة سلميا من خلال عدة جولات للمفاوضات بواسطة التركيز على مختلف أبعاد الأزمة مع لفت الانتباه بضرورة إعطاء العامل السلمي – الحواري – التنموي الأولوية على باقي الابعاد وعلى رأسها البعد العسكري.

**قائمة المراجع:**


الكتب:

-1بوحنيه قوي،الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،مركز الجزيرة للدراسات،2012.

-2عادل حسن علي السيد، التعاون الإقليمي والدولي لاحتواء التهديدات الإرهابية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

-3أحمدشنة،العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع،الجزائر، 2000.

-4عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمنالجزائري. الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005.

2-الدوريات:

1-رانيا حسين خفاجة، بناء السلام .. تطور الاتجاهات والمنظورات الغربية، ملحق اتجاهات نظرية، ملحق السياسة الدولية، العدد 206، أكتوبر 2016، المجلد 51، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

2-داليا رشدي، أبعاد ومتطلبات " إعادة بناء الدولة " بعد الصراعات، ملحق اتجاهات نظرية، ملحق السياسة الدولية، العدد 206، أكتوبر 2016، المجلد 51، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

**3**-المذكرات:

-**1**بويبية نبيل، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009 . 2010.

-**2**العايبسليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي،"مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة،2010-2011.

-**3**عشوي علي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي،مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،1997.

-**4**ظريفشاكر،البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر. باتنة

**4**-الأنترنت:

-**1**عاطفقدادة، ج.سليمان،"بين التزامات الجيش الدستورية وبين التحديات الأمنية في الجوار، الجزائر دولة محورية مشكلة وليس امتياز،"،الخبر،2013/08/10.

http://www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/348759.html

-**2**الاتحاد الافريقي، مجلس السلم والأمن، الاجتماعال 249. بأديس أبابا، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب،22/11/2010.

-3الاتحاد الافريقي، مجلس السلم والأمن، الاجتماعال 249 بأديس أبابا، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب،22/11/2010.

-**4**تجمع دول الساحل والصحراء: تطورات الأوضاع منذ 2002، متوفر على الرابط:

www.moqatel.com/openshare/

**المراجع باللغات الأخرى**:

1-APS, Algérie presse service dépêche d'agence, sécurité au sahel : les pays des champs ont champs ont réussi a créé le cadre qu'il faudra rendre opérationnel, 7/8/2012

2- la politique africaine de la Libye ( 1969 – 1978 ) le Maghreb et l'Afrique subsaharienne , éd. CNRS, paris : 1980 p 74

2- Jhon schindler, the ugly Truth about algeria, the national interest, 10 july2012, at : http://nationalinterest.org